

Distr.: General
22 March 2024
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن إلى كولومبيا، 7-11 شباط/فبراير 2024

أولا - مقدمة

1 - أوفدت الدول الأعضاء في مجلس الأمن بعثة إلى كولومبيا في الفترة من 7 إلى 11 شباط/فبراير 2024، شارك في رئاستها سويسرا وغيانا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وترد اختصاصات البعثة في الرسالة المؤرخة 7 شباط/فبراير 2024 الموجهة إلى الأمين العام من رئيس المجلس (S/2024/165).

2 - وكانت هذه البعثة الزيارة الثالثة لمجلس الأمن إلى كولومبيا منذ التوقيع في عام 2016 على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي. وقد أوفدت البعثتان السابقتان في أيار/مايو 2017 وفي تموز/يوليه 2019. وشمل برنامج الزيارة، المرفق بهذا التقرير، عقد اجتماعات في بوغوتا (مع الرئيس، غوستافو بترو، وممثلي الحكومة المسؤولين عن تنفيذ السلام، والموقعين على اتفاق السلام، ورؤساء وفود الحكومة إلى حوارات السلام، وقضاة الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، وأعضاء الكونغرس، وقادة المجتمع المدني، وممثلي المنظمات النسائية، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو، وفريق الأمم المتحدة القطري)، والقيام بزيارتين ميدانيتين إلى المناطق المتأثرة بالنزاع: إلى منطقة إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعة كاكيتا، وإلى مدينة بونيفينتورا في مقاطعة بايي ديل كاوكا.

3 - وعقب عودة البعثة، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة في 22 شباط/فبراير 2024، قدم فيها القادة المشاركون ملاحظاتهم وتقييماتهم.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانيا - الاجتماعات المعقودة في بوغوتا (8 و 9 شباط/فبراير)

الاجتماع مع الممثل الخاص للأمين العام وفريق الأمم المتحدة القطري

4 - استمع وفد مجلس الأمن في بداية زيارته في 8 شباط/فبراير إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة التحقق، والمنسقة المقيمة ميريا فيار فورنر، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري الذين يمثلون الجوانب التي تعنى بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والتنمية. وأحاط الممثل الخاص الوفد علما بآخر التطورات والمناقشات على الصعيد الوطني فيما يتعلق بعملية السلام، وشدد على أن هناك إرادة سياسية والتزاما قوين بمواصلة توطيد السلام على الرغم من التحديات. ولاحظ الممثل الخاص للأمين العام أنه على الرغم من أن العنف لا يزال يشكل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ الاتفاق النهائي، فإن وقف إطلاق النار المطبق يثمر عن بعض النتائج الإيجابية. واستمع المجلس إلى تقييم مشترك أجرته البعثة وشركاء الأمم المتحدة ومفاده أن كولومبيا أحرزت تقدما تاريخيا في سياق عملية السلام، وأن الاتفاق النهائي ينبغي أن يظل في صميم جهود بناء السلام في البلد، وأن تنفيذه الكامل أمر أساسي لمواجهة التحديات الراهنة، وأن مبادرات الحوار الإضافية مع الجماعات المسلحة في إطار سياسة الحكومة الحالية المتمثلة في "السلام الشامل" هي استراتيجية تكميلية لتوسيع نطاق السلام.

5 - وأبلغ الوفد بأن بعثة التحقق والفريق القطري، وإن لم يكونا متكاملين هيكليا، يقدمان دعما منسقا لمختلف مراحل الاتفاق النهائي. وقد ساعدا على بناء الثقة والحوار بين مختلف أحزاب الدولة وفروعها التي ظلت في حالة من التجزؤ والاستقطاب. وبالإضافة إلى ولاية بعثة التحقق، قالت المنسقة المقيمة بأن منظومة الأمم المتحدة المؤلفة من 26 كيانا تقدم حوالي 200 مليون دولار سنويا في شكل استثمارات برنامجية من أجل السلام. ودعم السلام أمر أساسي في خطة التنمية الوطنية للحكومة الحالية وسيكون عنصرا مهما في إطار جديد للأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة يتوقع الانتهاء منه في أوائل عام 2024. ويحظى النهج الذي تتبعه الحكومة الحالية بإزاء السلام وانفتاحها على تلقي الدعم من الأمم المتحدة بتقدير واسع النطاق، وشدد مقدمو الإحاطات على أهمية ترجمة الإرادة السياسية القوية والخطط النيرة إلى أنشطة مؤثرة على الأرض. وأكدوا على أن من المهم بصفة خاصة زيادة حماية المجتمعات المحلية والأفراد المعرضين للخطر، بمن فيهم المقاتلون السابقون والقادة الاجتماعيون، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في كولومبيا من خلال إصلاحات هيكلية رئيسية للاتفاق النهائي تهدف إلى توسيع نطاق وجود الدولة المركزية ليشمل المناطق الريفية المهمشة. ومن بين مؤشرات الحقائق المثيرة للقلق التي يتعين معالجتها: أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن ما يقرب من 70 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر (36,6 في المائة) أو في ظروف اقتصادية صعبة (30,7 في المائة)؛ وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنها تحققت من مقتل 105 أشخاص من المدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2023؛ وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوجود 250 000 شخص من المشردين داخليا خلال الفترة نفسها (1,5 مليون منذ توقيع الاتفاق النهائي) في ظل استمرار تنافس الجماعات المسلحة غير القانونية على السيطرة على الأراضي وأشكال الاقتصاد غير المشروعة. وردا على أسئلة وملاحظات أعضاء المجلس، شدد الممثل الخاص للأمين العام على أهمية وجود الدولة لمنع إعادة ظهور العنف في المناطق الريفية، وإمكانية وقف إطلاق النار المطبق حاليا مع الجماعات المسلحة، الذي يهدف في الأصل إلى بناء الثقة على طاولة السلام، ليؤدي تدريجيا إلى تعزيز أعمال الإغاثة للسكان المدنيين. وأعرب أعضاء الوفد عن تقديرهم للمساهمات

الواسعة النطاق التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة من أجل السلام في كولومبيا وشجعوا على مواصلة هذا الالتزام.

الاجتماع الرفيع المستوى للكيانات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السلام

6 - ترأست نائبة وزير الخارجية في كولومبيا، إيزابيث تايلور جاي، اجتماعا مع مسؤولين رفيعي المستوى مسؤولين عن تنفيذ السلام، وأكدت أن الاتفاق النهائي بالنسبة لحكومة كولومبيا هو الأساس لسلام كامل ومستدام، واعترفت بدور مجلس الأمن في دعم تنفيذه من خلال بعثة التحقق. ورحب الوفد بهذا الالتزام واستفسر عن المسائل التي تهم المجلس وتثير قلقه، من قبيل أمن المقاتلين السابقين، وتنفيذ أحكام الاتفاق المتصلة بالفصل المتعلق بالمسائل الإثنية والمساائل الجنسانية، وأثر العنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة على المجتمعات المحلية، وأوجه التآزر المحتملة بين الاتفاق النهائي وعمليات الحوار الحالية.

7 - وقالت غلوريا كوارتاس، مديرة وحدة تنفيذ الاتفاق النهائي في مكتب المفوض السامي للسلام، إن ركيزتي سياسة السلام الشامل التي تنتهجها الحكومة يتم تنفيذهما بطريقة متزامنة ومتكاملة، وأن الحكومة، التي أكدت على الفصل المتعلق بالإصلاح الريفي، بصدد وضع مؤشرات لقياس أثر إجراءات الإصلاح الريفي على مستوى المجتمع المحلي. واعترفت بمستويات العنف المثيرة للقلق ضد المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والزعماء الاجتماعيين، وأشارت إلى اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، والتدابير الاحترازية التي أمر بها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، بوصفهما أدوات يمكن أن تساعد السلطات على التصدي للعنف. وأوضح وزير الزراعة أن المسائل المتعلقة بالأراضي كانت في صميم النزاع المسلح وأشار إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتوزيع الأراضي وفقا لأحكام الاتفاق النهائي بوصفها إصلاحا زراعيا "غير مسبوق". وقال رئيس الوكالة المسؤولة عن إعادة إدماج المقاتلين السابقين إن الحكومة، وفي ظل حالة التأخر في التنفيذ التي ورثتها، تعمل على ضمان اتباع نهج جماعي أكثر شمولاً، يعطي الأولوية لإمكانية الحصول على الأرض والسكن، واستدامة المشاريع الإنتاجية للمقاتلين السابقين، وتمكين النساء المقاتلات السابقات، والحقوق السياسية للأشخاص الذين يلقون أسلحتهم. وأعرب ممثل عن وزارة الدفاع عن التزام القوات المسلحة بعملية السلام، مشيراً إلى الوجود الوقائي لقوات الأمن حول المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، ونشر قوة الشرطة المتخصصة التي أنشئت بموجب الاتفاق النهائي، وأدوات السياسات الجديدة مثل سياسة الدفاع الوطني والسياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية، وهي أدوات أنجزت في ظل الحكومة الحالية. وأشار ممثل عن وزارة العدل إلى دور وحدة التحقيق الخاصة التابعة لها المنشأة بموجب الاتفاق النهائي، وقال إن دورها يتمثل في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مشيراً إلى النتائج التي تحققت على صعيد أوامر الاعتقال ولوائح الاتهام والأحكام. وشدد ممثل مكتب نائب الرئيس على التزام الحكومة بالفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، مشيراً إلى أن الميثاق الأخير قد نص في سبيل تنفيذه على هدف يتمثل في تحقيق معدل امتثال قدره 60 في المائة بحلول عام 2026. وشدد المفوض السامي للسلام، أوتي باتينيو، على أن الحكومة تسعى بشكل متزايد إلى "إضفاء الطابع الإقليمي" على جهود السلام، والقيام بإجراءات أكثر تأثيراً على الأرض في المناطق المتأثرة بالنزاع.

الاجتماع مع رئيس كولومبيا، غوستافو بترو

8 - في اجتماع مع الرئيس، غوستافو بترو، أعرب الوفد عن امتنانه للدعوة التي تلقاها لزيارة كولومبيا، وأقر بالتقدم الذي أحرزه البلد في تنفيذ الاتفاق النهائي وجهوده الرامية إلى توسيع نطاق السلام من خلال الحوار، وأشار إلى أنه وإن كان هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به، فإن التزام كولومبيا بالسلام المستدام هو مثال إيجابي للعالم. وأعرب الوفد عن أمله وتشجيعه لنجاح حكومة كولومبيا وشعبها في توطيد السلام. وأعرب الرئيس عن تقديره لزيارة المجلس ولدعم المجلس لجهود السلام التي تبذلها كولومبيا.

9 - وأشار الرئيس غوستافو بترو إلى أن النزاع في كولومبيا، الذي ابتلي به البلد لعقود وكان له أثر بارز في حياة ثلاثة أجيال على الأقل، أصبح معقدا بشكل متزايد. وقال إن سياسة السلام الشامل التي تنتهجها الحكومة أمر حيوي لتعزيز المكاسب وتحقيق سلام دائم، والغرض منها إنهاء النزاع بطريقة شاملة وجامعة من خلال تنفيذ الاتفاق النهائي إلى جانب حوارات السلام واتفاقات الخسوع للعدالة مع الجماعات المسلحة غير القانونية المتبقية. وفي هذا الصدد، أعلن عن اعتزامه إطلاق عملية حوار جديدة مع الجماعة المسلحة "سيغوندا ماركيتاليا"، وهي فصيل منشق عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي كان قائده قد انضموا للاتفاق النهائي ولكنهم غادروا العملية في وقت لاحق.

10 - وأوجز الرئيس السبل التي يسعى من خلالها الاتفاق النهائي إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في كولومبيا، عن طريق الإصلاح الريفي، وتحويل الأراضي، والحقيقة والأمن. وأشار الرئيس إلى أن المسائل المتعلقة بالأراضي تدخل في صميم النزاع، وليس هناك نقص في الأراضي الخصبة في كولومبيا، لكنها تتركز في أيدي ملاك الأراضي الذين لا يزرعون الأرض. ويعيق ذلك توليد الإيرادات للمجتمعات الريفية. فالموانئ الواقعة على طول ساحل المحيط الهادئ، على سبيل المثال، فقيرة مقارنة ببلدان أخرى. وتوجد على أطراف المدن الحديثة المتقدمة في كولومبيا مناطق ريفية تعاني من فقر مدقع. وتعد كولومبيا من بين أكثر البلدان تفاوتاً في توزيع الثروة في العالم، مما يغذي بدوره أشكال الاقتصاد غير المشروعة. وسيتم توزيع قرابة 3 ملايين هكتار من الأراضي من خلال جهود الإصلاح الريفي، ويتعين تسجيل 7 ملايين من سندات ملكية الأراضي في السجل العقاري للأراضي. وآلاف الفلاحين الذين يمتلكون أرضاً لأجيال لم يحصلوا أبداً على سندات ملكية الأراضي. ومع ذلك، لم يوزع حتى الآن سوى 13 ألف هكتار من الأراضي. وشدد الرئيس على الحاجة إلى ترسيخ عمليات السلام في الأقاليم حتى تتمكن المجتمعات المحلية، ولا سيما تلك الأكثر تضرراً من العنف مثل مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي، من أن تكون جزءاً من عملية تحول كولومبيا. وبالانتقال إلى العدالة الانتقالية، أشار الرئيس إلى أن ما يقرب من 700 000 شخص قد قتلوا في كولومبيا على مر السنين خلال النزاع الذي ضربها. وقال إن جهات فاعلة مختلفة ارتكبت جرائم ضد الإنسانية. وأشار إلى أنه من الضروري، لكي تمضي كولومبيا قدماً، تسليط الضوء على هذه الجرائم، وتجنب تجزئة الجهود المبذولة في إطار البحث عن الحقيقة بين مختلف الولايات القضائية، وهي الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، الذي أنشئ بموجب الاتفاق النهائي، ونظام العدالة العادي، ونظام العدالة والسلام الذي أنشئ سابقاً للجماعات شبه العسكرية السابقة. وأشار الرئيس بترو أيضاً إلى أن الأمن أمر أساسي، وأعرب عن أسفه لمقتل 418 مقاتلاً سابقاً منذ توقيع الاتفاق النهائي، كما أعرب عن قلقه إزاء عدد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي الذين لا يزالون في السجن أو لم يمنحوا عفواً؛ لأن ذلك يبعث برسالة لا تؤدي إلى توطيد السلام.

11 - ولاحظ الرئيس بترو أن أهداف الاتفاق النهائي، إجمالاً، خلال السنوات السبع التي انقضت منذ اعتماده، لم تتحقق بعد وفقاً للإطار الزمني لتنفيذه. وقال إن حكومته تعمل على تنفيذ ما كان ينبغي القيام به في سنوات سابقة. ولاحظ أن الاستثمارات العامة والإنفاق الحكومي في أعقاب توقيع الاتفاق النهائي قد فضلاً إلى حد كبير الأقاليم المزدهرة بالفعل والطبقات الأكثر ثراءً، وأن الوزارات التقليدية تتلقى حصة من الميزانية أكبر بكثير من المؤسسات الجديدة المنشأة بموجب الاتفاق النهائي. وقال إن جلب عوائد السلام وتحويل المناطق المتأثرة بالنزاع أمر ضروري، بسبل منها معالجة محنة أولئك الذين ليس لديهم في كثير من الأحيان بدائل لزراعة الكوكا. وعلاوة على ذلك، أضافت جوانب من قبيل التعدين غير المشروع للذهب، والتحويلات في تجارة المخدرات الدولية، والهجرة، طبقات أخرى من التعقيد إلى الحالة. وقال الرئيس إنه سيكرس ما تبقى من فترة رئاسته للتجديد بتنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيز جهود الحكومة للدخول في حوار مع الجهات الفاعلة المسلحة. ويؤمل أن تؤدي هذه الجهود الأخيرة إلى الحد من العنف، وتظهر بعض المؤشرات بالفعل إحراز تقدم، وإن كان متفاوتاً. وفيما يتعلق بإمكانية تعيين مستشار سام للسلام، كما أعلن سابقاً، أشار الرئيس بترو إلى دور غلوريا كوارتاس في تنسيق تنفيذ الاتفاق النهائي ودور أوتي باتينيو في تنسيق جهود المفاوضات والحوار، وذكر أن التنسيق العام لجهود السلام ينبغي أن يظل بيد الرئيس.

الاجتماع مع الموقعين على الاتفاق النهائي

12 - خلال اجتماع مع الموقعين على الاتفاق النهائي - قادة وأعضاء الكونغرس من حزب كومونيس وغيرهم من ممثلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي - أقر وفد المجلس باستمرار التزام المقاتلين السابقين بعملية السلام وتفاؤلهم على الرغم من الشكوك والمخاطر بما في ذلك العنف الذي أودى بحياة 418 مقاتلاً سابقاً منذ توقيع الاتفاق النهائي. وشكر رئيس حزب كومونيس، رودريغو لوندونو، مجلس الأمن على دعمه الثابت للاتفاق النهائي واعترافه بالطابع الثنائي لعملية السلام. وذكر أن الاتفاق النهائي ما كان ليستمر حتى نحتفل بالذكرى السنوية السابعة له بدون الأمم المتحدة.

13 - وأعرب لوندونو وغيره من كبار قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي عن سلسلة من الشواغل بشأن حالة تنفيذ الاتفاق، كان قد ورد عدد منها في رسالة موجهة إلى الرئيس بترو نشرها حزب كومونيس في يوم وصول وفد مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن الاتفاق النهائي ينبغي أن يكون في صميم جهود بناء السلام، لاحظ الحزب عدم وجود تنسيق بين الكيانات الحكومية المسؤولة عن تنفيذه، وأن هناك عدداً كبيراً جداً من التدابير التي لا تزال في مرحلة التخطيط. ويشكل الأمن القانوني شاغلاً رئيسياً آخر. ورأى لوندونو بأن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام يبتعد عن أحكام الاتفاق النهائي، وذكر أن حزب كومونيس يتشاطر الآراء المعرب عنها في هذا الصدد في رسالة وجهها الرئيس بترو إلى مجلس الأمن. ومن بين الشواغل الرئيسية لحزب كومونيس احتمال تطبيق الأحكام ليس فقط على من يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية (على نحو ما توخت الأطراف التي تفاوضت على الاتفاق)، بل أيضاً على أفراد جماعات العصابات السابقة من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا؛ والتأخير في منح العفو لقرابة 7 000 من أفراد جماعات العصابات السابقة؛ والمخاوف من أن تعرقل الأحكام المفروضة إعادة الإدماج الاقتصادي والسياسي. وحث على بذل جهود أقوى لحماية المقاتلين السابقين ووضع حد "للإفلات من العقاب" على عمليات القتل. وعلى الرغم من هذه المخاوف، أكد لوندونو أنه "بغض النظر عما يحدث، لن نعود إلى السلاح". ورداً على أسئلة حول درجة الاستقطاب بشأن قضايا السلام، قال قادة حزب كومونيس إن الانتقال من الإدارة السابقة إلى الحكومة الحالية ذات التوجه اليساري التي تسعى إلى إجراء تحولات هيكلية قد أوجد بيئة أفضل

لتنفيذ الاتفاق النهائي، وأن الاستقطاب قد انخفض عن المستويات السابقة. وأحيط أعضاء مجلس الأمن علماً أيضاً بالتحديات التي تواجهها أكثر من 3 000 امرأة من النساء الموقعات على الاتفاق النهائي، وبالجهد التي تبذلها الحكومة لدعم ما يقرب من 7 000 طفل لأعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ولدوا منذ اعتماد الاتفاق النهائي. وحضر وفد مجلس الأمن عرضاً لجوقة Hijas e hijos de la paz، المكونة من أطفال لأعضاء في القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي.

الاجتماع مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام

14 - زار وفد مجلس الأمن مكاتب الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، وهو محكمة للعدالة الانتقالية أنشئت بموجب الاتفاق كجزء من نظام شامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. وكان في استقبال الوفد رئيس الجهاز القضائي ونائب الرئيس والقضاة. وأكد الوفد اهتمامه الشديد بالنهوض بعملية العدالة الانتقالية في كولومبيا، بما في ذلك الإصدار المرتقب في عام 2024 للأحكام التصالحية الأولى، وذكر بدعوته إلى الحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين استعداداً لهذه المرحلة. وأقر أعضاء المجلس بأهمية عمل الجهاز القضائي والطابع الرائد لنظام العدالة الانتقالية. وشددوا على أهمية المساءلة واتباع نهج يركز على الضحايا ورحبوا في هذا السياق بقرار فتح القضية رقم 11 المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع باعتبارها آخر القضايا الكلية للجهاز القضائي.

15 - وأوضح رئيس الجهاز القضائي الخاص، روبرتو فيدال، أن الجهاز القضائي يستمد خلفيته وولايته كهيئة قضائية مستقلة من الاتفاق النهائي المنصوص عليه في دستور كولومبيا، وهو مكلف بضمان المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت أثناء النزاع، مع التركيز على حصول الضحايا على أكبر قدر من الحقيقة والجبر من خلال العدالة التصالحية. وقد كان الضحايا مشاركين نشطين في إجراءات الجهاز القضائي الخاص، حسبما يتضح مما يقارب 9 000 من الضحايا المسجلين بشكل فردي و 300 000 من الضحايا المسجلين بشكل جماعي. وذكر السيد فيدال أنه من خلال تركيز التحقيقات والملاحقات القضائية على 11 قضية كلية تغطي أخطر الجرائم، وعلى حوالي 400 شخص يمكن اعتبارهم الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية، ما فتئ هذا الجهاز القضائي يسعى إلى تعظيم إمكانية حصول المقاتلين السابقين على العفو. كما ذكر السيد فيدال أن حوالي 70 في المائة من أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي (حوالي 9 000 شخص) حصلوا على عفو بشأن الجرائم السياسية، وأن الجهاز القضائي الخاص يعمل على حل القضايا المعلقة. وأشار إلى أنه، على الرغم من أن عدة قضايا وصلت إلى مرحلة المحاكمة (على سبيل المثال القضايا المتعلقة بعمليات الاختطاف التي نفذتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والقضايا المتعلقة بتنفيذ القوات المسلحة أحكام إعدام خارج نطاق القضاء في حق مدنيين وتقديمهم زوراً على أنهم ضحايا معارك)، فالوقت المخصص ليضطلع الجهاز القضائي بعمله محدود. ولم يتبق أمام المحكمة سوى عامين في مرحلة التحقيقات الممتدة على ثماني سنوات، ثم سبع سنوات إضافية لاختتام المحاكمات وإصدار الأحكام بشأنها. وسلط السيد فيدال الضوء على التقدم المحرز نحو إصدار الأحكام التصالحية وقال إن الإسهامات في إظهار الحقيقة هائلة بالفعل. وتحدث أيضاً عن المشاريع التصالحية التي يشارك فيها كل من المقاتلين السابقين وأفراد قوات الأمن العام، والتي ينطوي أحدها على استعادة البيئة في بوغوتا.

16 - وخاطب قضاة من مختلف دوائر الجهاز القضائي الخاص وفد مجلس الأمن، مشيرين إلى أن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين وُجهت لهم تهم ارتكاب جرائم قد قبلوا مسؤوليتهم الكاملة عنها، مما يجعلهم مؤهلين لتصدر في حقهم أحكام تصالحية بدلا من متابعتهم في إطار إجراءات اختصاصية. وقدم القضاة تفسيراً للطابع المعقد لمنح العفو، على الرغم من أنهم أفادوا بأن 9 000 من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي قد حصلوا حتى الآن على عفو بموجب مرسوم حكومي، من خلال نظام العدالة العادي أو عن طريق الجهاز القضائي الخاص منذ إنشائه. وأضافوا أن قرارات العفو التي لم يبت فيها بعد تتعلق بقضايا معقدة تتطلب استعراضاً دقيقاً بسبب طبيعة ما تنطوي عليه من جرائم. وأشاروا كذلك إلى أن الجهاز القضائي الخاص قد اتخذ خطوات لضمان حماية الأشخاص الخاضعين لولايته القضائية من خلال تدابير احترازية تأمر مؤسسات الدولة بمنع قتل المقاتلين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي وبالتصدي لذلك. وفي معرض الإشارة أيضا إلى أن الجهاز القضائي الخاص واجه عقبات سياسية ومؤسسية، دعا القضاة المجلس إلى مواصلة دعمه للجهاز حتى يتمكن من الحفاظ على استقلاله القضائي. وسلطوا الضوء على الدور الذي كلف به المجلس بعثة التحقق في التحقق من الامتثال للأحكام ومن تنفيذها كعامل رئيسي يمكنه أن يسهم في النجاح. وأشاروا إلى أن نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا يمكن أن يكون نموذجا تقتدي به عمليات السلام في أماكن أخرى من العالم.

الاجتماع مع أعضاء الكونغرس

17 - في اجتماع مع أعضاء الكونغرس من مختلف أطراف الأحزاب السياسية في كولومبيا، أحيط وفد مجلس الأمن علما بالمبادرات التشريعية التي يُرتقب اتخاذها فيما يتصل بعملية السلام واستمع إلى وجهات نظر متنوعة بشأن استراتيجيات بناء السلام السابقة والحالية. وأقر أعضاء المجلس بالدور الهام الذي تضطلع به الهيئة التشريعية في جهود إحلال السلام، وأشاروا إلى وجود رغبة مشتركة في إحلال السلام على الرغم من الخلافات السياسية، وأعربوا عن أملهم في زيادة التوافق الوطني بشأن المضي قدما بتوطيد السلام. وأشار عدد من المشرعين إلى أن مشاركة مجلس الأمن بالغة الأهمية في المساعدة على مواصلة تنفيذ عملية السلام خلال السنوات السبع الأولى من تنفيذ الاتفاق النهائي.

18 - وفيما يتعلق بدور الكونغرس، أشار المشاركون إلى أوجه التقدم التي تحققت في ظل الإدارة الحالية مثل زيادة الميزانية المخصصة لإحلال السلام، بما في ذلك الإصلاحات الريفية. وأشار عدد من المشاركين أيضا إلى تشريعات لم تُعتمد بعد، بما فيها قانون الخضوع للعدالة الذي يمثل أداة أساسية لتيسير عمليات الحوار القضائي مع المنظمات الإجرامية، وإصلاحات قانون عام 2011 الذي ينص على تعويض الضحايا. وعلى الرغم من أن التشكيلة الحالية للكونغرس أكثر تمثيلا للتنوع في كولومبيا، فقد أعرب أعضاء من أحزاب داخل الائتلاف الحاكم وخارجه عن أسفهم لفشل تنفيذ الإصلاح السياسي المتوخى في الاتفاق النهائي بغرض توسيع نطاق الشمول والشفافية في النهج الديمقراطي في كولومبيا.

19 - وفيما يتعلق باستراتيجيات صنع السلام، كشفت المناقشة عن وجهات نظر متباينة بشأن شروط الاتفاق النهائي وأثره وبشأن مبادرات الحوار مع الجماعات المسلحة التي تعمل الإدارة الحالية على تنفيذها. وحث عضو مستقل في مجلس الشيوخ، كان من بين المفاوضين بشأن الاتفاق النهائي مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، على زيادة التركيز على الاتفاق النهائي في إطار الاستراتيجية العامة بشأن "السلام الشامل"، وأعرب عن قلقه من احتمال فشل جهود بناء السلام في غياب التعجيل بتنفيذ الاتفاق

النهائي. كما حث على إجراء حوار ثلاثي الأطراف لتعزيز الاتفاقات بين الحكومة وحزب كومونيس والجهاز القضائي الخاص. وفي حين أقر عدد من المشرعين الآخرين بأن الحوار مع الجماعات المسلحة يمثل مكملاً ضرورياً للاتفاق النهائي، فقد أعربوا عن قلقهم إزاء ما ترتبه تلك الجماعات من عنف وما تنتهجه من توسع إقليمي، وحثوا على أن تقتصر المحادثات بسياسات أمنية أكثر حزمًا. وأعرب أعضاء في حزب الإدارة السابقة عن معارضتهم للحوارات الجارية وقالوا إن الاتفاق النهائي عزز الإفلات من العقاب. وعارضت هذا الرأي عدة تدخلات شككت في فعالية النهج المتشددة في الماضي، وأبرزت أن كولومبيا، على الرغم من استمرار وجود الجماعات المسلحة، قد أحرزت تقدماً كبيراً في الحد من العنف المتصل بالنزاع منذ وصول النزاع مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى ذروته، وهو ما يعد أكبر تمرد في تاريخ البلد. وساق أحد المشرعين الذي كان في السابق محلاً بارزاً للنزاعات، مثلاً مفاده أنه في حين أن حوالي 950 بلدية من 1 100 بلدية تقريباً في البلد تكبدت ضرراً شديداً بسبب النزاع المسلح قبل إبرام الاتفاق النهائي، فإن عدد البلديات المتضررة لا يبلغ حالياً إلا 240 بلدية تقريباً. وانخفض أيضاً مستوى التشريد الداخلي والخسائر البشرية العسكرية انخفاضاً حاداً منذ ذروة النزاع، إلى 10 في المائة و 15 في المائة، على التوالي، مقارنة بالمستويات السابقة.

الاجتماع مع المفوض السامي للسلام ورؤساء وفود الحكومة في حوارات السلام

20 - عقد وفد مجلس الأمن اجتماعاً مع المفوض السامي للسلام ورؤساء وفود الحكومة إلى عمليات الحوار مع جيش التحرير الوطني والمجموعة التي تطلق على نفسها اسم "هيئة الأركان العامة المركزية"، وكان هذا الاجتماع فرصة لتكوين رؤية أعمق عن استراتيجيات السلام العامة للحكومة ومبادراتها بشأن الحوار فيما يتصل بالجماعات المسلحة غير القانونية. وقال المفوض السامي إن الحكومة تدرك الحاجة إلى زيادة وتيرة تنفيذ الاتفاق النهائي. وأشار إلى أن المجتمعات المحلية لا تزال تنتظر الاستعادة من ثمار السلام، وأن الجماعات المسلحة النشطة تذرعت بفشل التنفيذ لتبرير نشاطها. وسترکز الحكومة بشكل متزايد على "إضفاء الطابع الإقليمي" على جهودها - من خلال زيادة تنفيذ الاتفاق النهائي على المستوى المحلي (على سبيل المثال، تعميق خطط التنمية الريفية بتركيز إقليمي وتزويد الفلاحين ببدائل للمحاصيل غير المشروعة) وجلب ثمار السلام الأخرى إلى المناطق من خلال التنفيذ الفوري للاتفاقات الجزئية التي أسفرت عنها المفاوضات مع الجماعات المسلحة (مثل إنشاء مناطق سلام في عدة مقاطعات). وسيقدم الدعم أيضاً لحوارات السلام المحلية. وأبلغ المفوض السامي المجلس بعملية حوار جديدة مع الجماعة المسلحة "سيغوندا ماركيتاليا" - وهي فصيلة منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي، وقّع قاداته الاتفاق النهائي ثم انسحبوا من العملية في وقت لاحق. وسعت الحكومة أيضاً إلى مواءمة حوارات السلام مع تدابير الأمن وحقوق الإنسان والعدالة. وبالنظر إلى تعدد الجماعات المسلحة، نظرت الحكومة أيضاً في إمكانية إجراء حوارات متعددة الأطراف وإبرام اتفاقات وقف إطلاق النار.

21 - وقالت كبيرة مفاوضات الحكومة في المحادثات مع جيش التحرير الوطني، فيرا غرابي، وهي أول امرأة تتقلد هذا المنصب في كولومبيا، إن المفاوضات مع تلك الجماعة أكثر عمليات الحوار تقدماً. وعلى الرغم من أن التقدم كان أكثر تدرجاً مما عُقدت عليه الآمال، فإن جولة المحادثات المعقودة في كوبا أسفرت عن تجديد الاتفاق الثنائي لوقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر، والتزام جيش التحرير الوطني بوقف عمليات الاختطاف مقابل فدية وبالامتناع عن تجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة. وستبدأ المرحلة اللاحقة من المشاركة المجتمعية في العملية في أيار/مايو 2024. وستتخذ أيضاً تدابير لجذب الاستثمارات الاجتماعية

والتخفيف من آثار النزاع على المجتمعات المحلية في ثمان مناطق صنفتها الأطراف على أنها مناطق بالغة الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيُنشأ صندوق متعدد المانحين لتيسير الانتقال إلى السلام. وأثنى عضو الوفد، إيفان سيببدا، على مشاركة الممثل الخاص للأمين العام في طاولة مفاوضات السلام ومشاركة بعثة التحقق في آلية رصد إطلاق النار والتحقق منه. وذكر النتائج الإيجابية المحققة حتى الآن في منع الاشتباكات مع القوات المسلحة ومنع حالات القتل الناتجة عن أعمال جيش التحرير الوطني، مع الإقرار بأن العنف لا يزال يتزايد بين الجماعات المسلحة.

22 - وأشار كبير مفاوضي الحكومة في المحادثات مع هيئة الأركان العامة المركزية، كاميلو غونزاليس بوسو، إلى التقدم الملحوظ الذي تحقق في الأسابيع الأربعة عشر الأولى من المفاوضات، بما فيه اعتماد خمسة اتفاقات إطارية وسبعة بروتوكولات لوقف إطلاق النار. وشملت تلك الاتفاقات التزامات بالعمل في إطار القانون الدولي الإنساني، ولا سيما تعزيز الأحكام المتعلقة بحماية المدنيين، وتعهدا محددا من هيئة الأركان العامة المركزية بوقف عمليات الاختطاف مقابل الفدية والامتناع عن تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة. وقد اتفقت الحكومة وهيئة الأركان العامة المركزية في كانون الثاني/يناير 2024 على تمديد الاتفاق الثنائي لوقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر إضافية حتى 16 تموز/يوليه 2024، ويمكنهما تسخير بعض النتائج الإيجابية التي تحققت خلال الأشهر الثلاثة الأولى، بما فيها الحد من أنشطة هيئة الأركان العامة المركزية وإفراجها عن المختطفين. وستُستأنف المناقشات بشأن جدول أعمال رسمي للمفاوضات وبشأن مشاركة المجتمع المدني في المحادثات، وذلك في الجولة المقبلة التي ستعقد في آذار/مارس 2024. وصرح السيد غونزاليس أن تحقيق تخفيض ملحوظ في مستوى العنف سيكون التحدي الرئيسي في هذه السنة. وأعربت الحكومة عن تقديرها للدعم المقدم من البلدان الضامنة وللمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، وأعربت عن أملها في أن يأذن مجلس الأمن بمشاركة بعثة التحقق في رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه. وردا على الأسئلة المتعلقة بتماسك الجماعات المسلحة والآثار المترتبة على نجاح المحادثات، أعرب مفاوضو الحكومة عن ثقتهم في إمكانية إحراز تقدم. وشددوا على أنه، على الرغم من استمرار النزاع بسبب وجود تلك الجماعات وبسبب نشاطها، فإن البلد أصبح أكثر سلاما وديمقراطية في سياق عملية السلام والاتفاق النهائي.

الاجتماع مع قيادات المجتمع المدني

23 - التقى وفد مجلس الأمن بمجموعة من ممثلي المجتمع المدني من مراكز الفكر والأوساط الأكاديمية، ومن منابر السلام، والكنائس، والضحايا، ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات الفلاحين، والشباب، والمجموعات العرقية، والقطاع الخاص. وأثار المشاركون العديد من الملاحظات المشتركة بشأن حالة تنفيذ الاتفاق النهائي وبشأن أهمية جهود الحوار التي تبذلها الحكومة مع الجماعات المسلحة غير القانونية المتبقية والتحديات التي تواجهها الحكومة في هذا الصدد. وأقر أعضاء المجلس بأهمية المجتمع المدني في بناء السلام.

24 - وكان هناك اتفاق واسع النطاق بين المشاركين بشأن الأهمية التاريخية للاتفاق النهائي. فانتهاه النزاع مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وتحولها إلى حزب سياسي شكل نجاحا كبيرا لكولومبيا. ونظام العدالة الانتقالية من خلال التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق مهم لتسليط الضوء على الحقيقة. وبدرجات متفاوتة، استمر الالتزام المؤسسي بالتنفيذ على مدى تعاقب ثلاث إدارات منذ توقيع الاتفاق. وكان دور مجلس الأمن هاما في المساعدة على مواصلة أوجه التقدم. ومع ذلك، أعرب عدة

مشاركين عن قلقهم إزاء حالات التأخير في تنفيذ الفصول الرئيسية، ولا سيما الإصلاح الريفي الشامل، وبرامج استبدال المحاصيل غير المشروعة، والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، والأحكام المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية. وفي حين أشاد معظمهم بالإدارة الحالية لاهتمامها بمزيد من التركيز مقارنة بسابقاتها على هذه الجوانب الهيكلية، جادل عدد منهم بأن الاتفاق النهائي لم يحظ بالأولوية الكافية مقارنة بالاستثمار في عمليات الحوار الجديدة. ولا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود لمواجهة التحدي الأساسي المتمثل في بسط وجود الدولة ليشمل مناطق النزاع السابقة حيث تستمر الجماعات المسلحة والاقتصادات غير القانونية في غيابها. وتحدث قادة الكنائس عن الحاجة إلى المصالحة وتعميق مشاركة المجتمع المدني من خلال مجالس السلام الوطنية ومجالس السلام في المقاطعات.

25 - وأعرب ممثلو منظمات حقوق الإنسان والعدالة عن قلقهم العميق إزاء قتل المدافعين المحليين والقادة المجتمعين. ودعوا إلى إجراء تحقيقات أكثر كفاءة من جانب مكتب المدعي العام وتطبيق أكثر فعالية لأداة جديدة من قبيل السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية التي وُضعت بموجب الاتفاق النهائي بالتشاور مع المجتمع المدني. وأعرب أحد قادة مجموعات الضحايا عن قلقه من أن الأحكام التصالحية التي سيفرضها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام قد لا تراعي بشكل كاف مقترحات الضحايا، مما يحد من أثرها المحتمل من حيث الجبر.

26 - وفيما يتعلق بالتحدي المتمثل في إجراء حوارات متزامنة مع عدة جماعات مسلحة، استمع وفد مجلس الأمن إلى نداءات تطالب بزيادة إدماج الأحكام الإنسانية في اتفاقات وقف إطلاق النار؛ وزيادة الروابط بين مختلف طاوولات مفاوضات سلام؛ وإقامة تمييز واضح بين معاملة الجماعات السياسية والجماعات الإجرامية؛ واعتماد استراتيجية أمنية تكميلية يمكنها أن تعزز موقف الحكومة.

الاجتماع مع المنظمات النسائية

27 - عقد وفد مجلس الأمن اجتماعاً مخصصاً مع المنظمات النسائية غطى ثلاثة جوانب رئيسية من جوانب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهي حالة تنفيذ الأحكام الجنسانية الواردة في الاتفاق النهائي، والإعلان المرتقب عن أول خطة عمل وطنية في كولومبيا بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وإدماج المرأة والاعتبارات الجنسانية في محادثات السلام الجارية مع الجماعات المسلحة. وأعرب الوفد عن اهتمامه بمشاركة المرأة في الدعوة إلى السلام، معترفاً بالتقدم المحرز، ولكنه شدد على ضرورة مواصلة الجهود. وسلط الضوء على أهمية اتباع نهج جنساني موضوعي في مفاوضات السلام، والتحديات المحددة التي تواجه المقاتلات السابقات، واعتماد نهج متعدد الجوانب إزاء إحلال السلام.

28 - وأقرت القيادات النسائية بالتزام الحكومة بتنفيذ 122 تدبيراً جنسانياً من تدابير الاتفاق النهائي، مع الإشارة إلى المخاوف بشأن التأخير في التنفيذ في المجالات الرئيسية مثل الإصلاح الريفي المتكامل، والذي يشمل 30 في المائة من التدابير الجنسانية الواردة في الاتفاق. ودعت القيادات النسائية إلى عدم حصر مشاركة المرأة في المشاورات، وإنما توسيع نطاق هذه المشاركة لتشمل أدوار صنع القرار. وعلى أساس قرار مجلس الأمن رقم 2704 (2023)، الذي أكد فيه المجلس جهود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في سبيل إدماج منظور جنساني كمسألة شاملة في أنشطتها المتعلقة بالتخطيط والتحقق والإبلاغ، دعت القيادات النسائية إلى رصد وتشجيع تنفيذ التدابير الجنسانية في الإصلاح الريفي، والمشاركة السياسية، والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، مشددة على تنوع النساء في كولومبيا ودعت إلى توفير تمويل إضافي لهذه

الجهود. وشددت على أهمية الدعم المستمر من مجلس الأمن لإبقاء شواغل المرأة مدرجة في جدول الأعمال. وشددت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على الحاجة إلى تسريع تنفيذ التدابير الجنسانية، ووضع مؤشرات أثر واضحة، وزيادة التمويل للمنظمات النسائية وحماية القيادات النسائية.

29 - وفيما يتعلق بحوارات السلام، أكد المشاركون أن المرأة الكولومبية لا تزال تراقب بأمل تقدم عملية "السلام الشامل" وأكدوا على رغبة المرأة في الاضطلاع بدور أكبر. وعلى الرغم من الترحيب بأن امرأة تقود وفد الحكومة التفاوضي مع جيش التحرير الوطني وامرأة تقود لجنة المشاركة الوطنية، فقد حثوا على تحقيق ما هو أبعد من التكافؤ بين الجنسين في الوفود وعلى مراعاة خطة المرأة والسلام والأمن بشكل موضوعي في المفاوضات. ودعا بعض المشاركين إلى أن تنشئ آلية التحقق قنوات آمنة تمكن النساء من الإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار.

30 - ووصفت القيادات النسائية أيضا العملية الجارية لاعتماد خطة العمل الوطنية، مشيرة إلى أن المرأة ما فتئت تبذل جهود الدعوة على مدى سنوات عديدة من أجل تصميم خطة عمل وطنية. وأعربت القيادات عن أملها في أن تكفل هذه الأداة الهامة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ الاتفاق النهائي والمفاوضات الجارية لإحلال السلام على نطاق واسع من خلال الحوار. ودعت أيضا منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى رصد ودعم تنفيذ الاتفاق سياسيا وماليا.

ثالثا - الزيارتان الميدانيتان (9 و 10 شباط/فبراير)

9 شباط/فبراير: زيارة ميدانية إلى منطقة أغوا بونيتا الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، مقاطعة كاكيتا

31 - في 9 شباط/فبراير، زار الوفد منطقة أغوا بونيتا الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعة كاكيتا الجنوبية، وهي معقل سابق للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إبان النزاع المسلح. وعقد الوفد اجتماعات في هذه المنطقة مع مقاتلين سابقين وسلطات محلية وإقليمية؛ وقام بجولة في المنطقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وأحيط علما بالمشاريع الإنتاجية والديناميات الأمنية ومشاركة المقاتلين السابقين في إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ورافق الوفد في الزيارة مسؤولون حكوميون يقودون جهود الدعم الرامية إلى إعادة الإدماج وممثلون عن سلطات المقاطعة. وقد أفادت بعثة التحقيق بأن منطقة أغوا بونيتا تضم حاليا 191 موقعا على اتفاق السلام (136 رجلا و 55 امرأة) ويبلغ مجموع سكانها 520 نسمة. وهي واحدة من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج الأربع والعشرين التي تضم اليوم حوالي خمس الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي البالغ عددهم 13 000 تقريبا والمعتمدين في إطار عملية السلام، وذلك بسبب تشتت المقاتلين السابقين منذ إلقاء السلاح. وتتميز المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج بقوة منظماتها التعاونية واتساع نطاق مبادراتها الإنتاجية ومبادرات التوعية المجتمعية، ومن ثم حظيت بالاعتراف بوصفها مثالا إيجابيا على كيفية سعي المقاتلين السابقين إلى بناء حياة جديدة تنعم بالسلام والمصالحة مع المجتمعات المحلية، على الرغم من التحديات المشتركة التي تواجه عملية إعادة الإدماج في جميع أنحاء كولومبيا.

32 - وأشاد أحد كبار قادة حزب كومونيس، الذي رافق الزيارة، بالسكان لصمودهم والتزامهم الثابت بالبقاء في إطار عملية السلام. وقال قادة المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، بمن فيهم ممثلات

النساء، إن المقاتلين السابقين يفخرون بإنجازاتهم، لكنهم يواجهون عقبات منها المخاطر الأمنية، والوصم، ومخاوف بشأن الضمانات القانونية ناجمة عن التحقيقات التي يجريها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، وعدم تنفيذ الإصلاحات الشاملة في المناطق الريفية وبرامج استبدال المحاصيل غير المشروعة التي تعتبر أساسية لنجاح إعادة الإدماج. وقدمت ملاحظة مفادها أن توجيه النقد إلى تنفيذ الاتفاق النهائي في مقاطعة كاكيتا، كما هو الحال في المناطق الأخرى المتضررة من النزاع، أصبح نقطة تلتف حولها الجماعات المسلحة غير القانونية، ومنها هيئة الأركان العامة المركزية وجماعة سيغوندا ماركيتاليا، وهو ما أدى إلى تعقد أحوال مقاتلين سابقين مثل المقاتلين في منطقة أغوا بونيتا الذين ما زالوا ملتزمين بعملية السلام. ورحب القادة باستمرار مرافقة بعثة التحقق، ومواصلة الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وأكد عمدة لا مونتانياتا وحاكم كاكيتا دعم إدارتهما لعملية السلام ونجاح المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

33 - وتمكن أعضاء المجلس الذين قاموا بجولة في المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج من ملاحظة مكتبة ونصب تذكاري ومراكز ثقافية وتعليمية ومعرض للمنتجات التي ينتجها سكان أغوا بونيتا، ومنها مستخلصات العطور الطبيعية والحرف اليدوية والفاكهة من مزرعة الأناناس. وشاهدوا الفن الجداري الذي يغطي المباني والمسكنات الجماعية؛ وتستضيف المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج مهرجانا سنويا يجذب فناني الكتابة على الجدران للاحتفال بالمصالحة في كاكيتا. واختتمت الزيارة بعرض توضيحي لعمل منظمة هيومانيسيموس (Humanicemos)، وهي منظمة غير حكومية رائدة في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية تتألف من مقاتلين سابقين يعملون في مقاطعتي كاكيتا وأنتيوكيا. وذكر ممثلو منظمة هيومانيسيموس أن عملهم المثمر يعزز التعايش السلمي والمصالحة داخل المجتمع. وأعربوا عن أملهم في أن تسهم هذه الأنشطة في جبر الأضرار في إطار العدالة الانتقالية. وقد أنشئت المنظمة بدعم من جهات مانحة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأفادت منظمة هيومانيسيموس بأنها تقترب من تحقيق إنجاز مهم بإعلان بلدية بأكملها في كاكيتا منطقة خالية من الألغام.

10 شباط/فبراير: زيارة إلى بوينايفينتورا، مقاطعة باي دي كاوكا

34 - في 10 شباط/فبراير، ركز وفد مجلس الأمن، خلال زيارة قام بها إلى مدينة بوينايفينتورا، اهتمامه على تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي والتحديات التي تواجه بناء السلام في المجتمعات المحلية على ساحل المحيط الهادئ. وبوينايفينتورا هو الميناء الرئيسي للتجارة الدولية في كولومبيا، وقد ابتليت المدينة التي يبلغ تعداد سكانها 450 000 نسمة (85 في المائة منهم كولومبيون منحدرون من أصل أفريقي) والمناطق المحيطة بها بالنزاع المسلح والفقر وعنف العصابات الناتج عن الاقتصادات غير المشروعة وبطالة الشباب والعنف ضد المرأة. وكان في استقبال الوفد نائبة الرئيس، فرانسيسكا ماركيز، ووزير الخارجية بالنيابة لويس غيلبرتو موريللو، والسلطات المحلية وسلطات المقاطعة. وعقد الوفد اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني للكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين وقادة الشباب وضحايا النزاع المسلح. ولاحظ الممثل الخاص للأمين العام أهمية استقبال السيدة ماركيز لوفد مجلس الأمن بصفتها نائبة رئيس كولومبيا، وهي أول امرأة كولومبية منحدرة من أصل أفريقي تشغل هذا المنصب، وهو ما يدل على كيفية تغير البلد. وأشار إلى أنه قبل بضع سنوات فقط، خلال آخر زيارة قام بها المجلس إلى كولومبيا في عام 2019، لم تتمكن نائبة الرئيس في ذلك الوقت، وهي زعيمة اجتماعية، من حضور اجتماع لمجلس الأمن مع القادة الاجتماعيين في مقاطعة كاوكا، التي تنتمي إليها، بسبب التهديدات ضد حياتها.

35 - وشددت نائبة الرئيس على الأهمية التاريخية لزيارة المجلس إلى بونيفانتورا باعتبارها فرصة للاستماع إلى أصوات أولئك الذين قاوموا العنف دائما، في منطقة تمثل التنوع الاجتماعي والإيكولوجي في كولومبيا. وأشارت إلى أن الرئيس بترو أعطى الأولوية لهذا الإقليم في إطار سياسته للسلام. وأكدت أنه على الرغم من الاعتراف بالحقوق الإثنية والإقليمية في القوانين والدستور، وتنظيم الموارد المعدنية والبيئية، فإن الحكومات في السابق لم تكن قادرة على تحقيق الفوائد للمجتمعات والجماعات الإثنية. وأشارت إلى الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة تشمل الفرص المتاحة للشباب، والتقدم في الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، وإصدار سندات ملكية الأراضي. ومع التسليم بأن الهدنة بين العصابات، التي يسهلها الحكومة والكنيسة الكاثوليكية، قد خفضت عدد جرائم القتل، فإنه يلزم التصدي للأسباب الكامنة وراء العنف. وقالت إنه يجب إعطاء الأطفال قلما ودفترًا بدلا من بندقية. ورحبت نائبة الرئيس بقيام مجلس الأمن بتوسيع نطاق ولاية بعثة التحقق لتشمل الفصل المتعلق بالإصلاح الريفي والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي، ولاحظت في الوقت نفسه أن أحد العوائق التي تحول دون تنفيذ الاتفاق الأخير هو نقص المؤشرات والمعايير الواضحة، وأن هذه المؤشرات والمعايير ينبغي إعادة صياغتها. وتواجه الحكومة أيضا مقاومة سياسية ومؤسسية لبرنامجها للتغيير، ولكنها ستواصل الضغط من أجل تحقيق السلام. وبالنظر إلى الصلة القائمة بين النزاع المسلح والجريمة عبر الوطنية، رددت نائبة الرئيس الدعوة التي وجهها الرئيس غوستافو بترو لإعادة صياغة السياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات في إطار الأمم المتحدة.

36 - وردد المسؤولون المحليون، ومنهم وزير الأمن في مقاطعة باي ديل كاوكا وعمدة بونيفانتورا، وهي أول امرأة كولومبية منحدرة من أصل أفريقي تقود المدينة، دعوات السلام المتجذرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، مع إتاحة فرص موجهة بشكل خاص إلى الشباب والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين. وشجب ممثلو المجتمع المدني استمرار أعمال العنف والاضطرابات التي تعاني منها المجتمعات الضعيفة، وناشدوا إبرام اتفاقات إنسانية، والتعجيل بتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، وزيادة الاهتمام بأمن المرأة ومشاركتها في عملية السلام. وأجرى وفد مجلس الأمن حوارات منفصلة في مركز مجتمعي مع قادة الشباب وممثلي ضحايا النزاع المسلح. وأكد قادة الشباب، الذين تم اختيارهم من أجزاء مختلفة من منطقة ساحل المحيط الهادئ، تأييدهم لتنفيذ الاتفاق النهائي وللحوارات التي تجريها المناطق الريفية والحضرية مع الجماعات المسلحة. وقد تأثر بالعنف معظم الشباب في مدن مثل بونيفانتورا وكيبو، في مقاطعة تشوكو. فهم يعيشون في خوف من عبور الحواجز غير المرئية، ويتعرضون لخطر الانتقام منهم ومن أسرهم. وشددوا على أن الشباب ينجذب إلى العنف بسبب الفقر والجوع وغياب فرص التعليم والعمل. ومثل قادة الضحايا منظمات تركز على حالات الاختفاء القسري، والجرائم المرتكبة ضد الشعوب والأقاليم الإثنية، والعنف الجنسي والجنساني في سياق النزاع المسلح. ودعوا إلى زيادة التزام جانب الدولة والمجتمع الكولومبي تجاه الضحايا. وشددوا على أهمية القضايا الكلية التي ينظر فيها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ومشاركة الضحايا في الإجراءات. واستمع الوفد إلى نداء محدد لاتخاذ إجراءات لضمان عملية البحث عن ضحايا حالات الاختفاء التي يعتقد أنها تركت في مصب أحد الأنهار في بونيفانتورا، وهي منطقة يخطط فيها للتجريف. وأعرب أعضاء المجلس عن إعجابهم وتضامنهم مع الشباب وقادة الضحايا الذين عرضوا تجاربهم ووجهات نظرهم. وقبل مغادرتهم بونيفانتورا، حضروا حفل تأبين بقيادة أمهات ضحايا الأشخاص المختفين أثناء النزاع.

رابعاً - وسائل الإعلام

37 - قامت وسائل إعلام وطنية ودولية بتغطية زيارة مجلس الأمن. وعقد الوفد لقاء صحفياً مشتركاً مع الرئيس غوستافو بيترو في 8 شباط/فبراير، وأصدرت القيادة المشتركة للبعثة بيانات عبر الفيديو لوسائل الإعلام في 10 شباط/فبراير من كارتاخينا دي إندياس، حيث حضروا عشاء وداع استضافته وزارة الخارجية والممثل الخاص للأمين العام. وتم الإعلان عن الزيارة وتوثيقها في صور فوتوغرافية ومقاطع فيديو نُشرت على المنصات الرقمية للبعثة التحقق.

برنامج العمل

الخميس 8 شباط/فبراير 2024 - اجتماعات في بوغوتا

- إفتطار مع الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو وفريق الأمم المتحدة القطري
- اجتماع رفيع المستوى مع الكيانات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي
 - إليزابيث تايلور جاي، نائبة وزير الخارجية؛ وليونور زالاباتا، الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة؛ وجينيفر موخيك، وزيرة الزراعة والتنمية الريفية؛ وأوتي باتينيو، المفوض السامي للسلام؛ وغلوريا كوارتاس، مديرة وحدة تنفيذ الاتفاق النهائي؛ وأليخاندرا ميلر، مديرة الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع؛ ألكسندرا غونزاليس زاباتا، وزارة الدفاع؛ كاميلو أومانيا، نائب وزير العدل؛ وأنا مارغريتا غونزاليس، مكتب نائب الرئيس؛ وهيرناندو تورو بارا، مكتب المدعي العام؛
- اجتماع مع الموقعين على الاتفاق النهائي
 - رودريغو لوندونو، رئيس حزب كومونيس؛ وجوليان جالو كوبيلوس، عضو مجلس الشيوخ عن حزب كومونيس؛ ورودريغو غراندا، عضو المجلس السياسي الوطني لحزب كومونيس وممثل ذلك الحزب في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه؛ وغريسيلدا لوبو سيلفا، عضو مجلس الشيوخ عن حزب كومونيس؛ والقس ليساندرو ألابي، عضو المجلس السياسي الوطني لحزب كومونيس؛ وأبيلا ريكو سوسا، ممثلة ذلك الحزب في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه؛ وتانيا آن-ماري نيميجر؛ وميلتون دي خيسوس تونسيل.
- اجتماع مع الرئيس غوستافو بترو أوريجو
 - الرئيس غوستافو بترو أوريجو؛ وإيفان فيلاسكيز، وزير الدفاع؛ وإليزابيث تايلور جاي، نائبة وزير الخارجية؛ وليونور زالاباتا، الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة؛ وأوتي باتينيو، المفوض السامي للسلام؛ وكارلوس رامون غونزاليس، مدير الإدارة الإدارية لرئاسة الجمهورية؛ وغلوريا كوارتاس، مديرة وحدة تنفيذ الاتفاق النهائي؛ وأليخاندرا ميلر ريستريبو، مديرة الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع.
- لقاء صحفي
 - الرئيس غوستافو بترو أوريجو؛ وكارولين رودريغس - بيركيت، الممثلة الدائمة لغيانا لدى الأمم المتحدة؛ باربرا وودوارد، الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية لدى الأمم المتحدة؛ وباسكال كريستين بايريسويل، الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة.

• اجتماع مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام

- **الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام:** روبرتو فيدال، الرئيس؛ وبلقيس فلورنتينا إزكويردو توريس، نائبة الرئيس؛ وهارفي دانيلو سواريز، الأمين التنفيذي؛ وجيوفاني ألفاريز سانتويو، مدير وحدة التحقيق والاتهام.
- **قسم الاستئناف:** رودولفو أرانغو ريفادينيرا، الرئيس؛ وباتريشيا لينارس برييتو، نائبة الرئيس؛ وإدواردو سيفوينتس مونيوز؛ وساندرا روسيو غامبوا روبانو؛ ودانيلو روخاس بيتانكورت.
- **قسم تنقيح الجُمل:** أولفو موريللو غرانادوس، الرئيس؛ وخيسوس أنخيل بوباديللا مورينو، نائب الرئيس؛ آنا كاترينا هيك بويانا؛ كلوديا لوبيز دياز؛ غلوريا أمبارو رودريغيز.
- **القسم الابتدائي لحالات الاعتراف بالحقيقة والمسؤولية:** كاميلو أندريس سواريز ألدانا، الرئيس؛ وآنا مانويلا أوتشوا أرياس، نائبة الرئيس؛ وزوريدا أنيول تشاليليا رومانو؛ وخوان رامون مارتينيز فارغاس؛ روبرتو كارلوس فيدال لوبيز.
- **قسم حالات عدم الاعتراف بالحقيقة والمسؤولية:** غوستافو أدولفو سالازار أربيلاز، الرئيس؛ وراؤول إدواردو سانشيز سانشيز، نائب الرئيس؛ ورينري دي لوس أنجيليس جاراميلو تشافيرا؛ وأليخاندر راميلي أرتياغا؛ وماريا ديل بيلار فالنسيا غارسيا.
- **دائرة تحديد الوضع القانوني:** ساندرا جانيث كاسترو أوسبينا، الرئيسة؛ وبيدرو إلياس دياز روميرو، نائب الرئيسة؛ وهايدي باتريشيا بالدوسيا بيريا؛ ماورييسو غارسيا كادينا؛ وخوسيه ميلر هورميغا سانشيز؛ وكلوديا روسيو سالدانيا مونتويا.
- **غرفة الاعتراف بالحقيقة والمسؤولية:** جوليتا لوميتير ريبول، الرئيسة؛ وأوسكار خافيير بارا فيرا، نائب الرئيس؛ وكاتالينا دياز غوميز؛ وناديجدا ناتازا هنريكي تشاسين؛ وبلقيس فلورنتينا إزكويردو توريس؛ ويلي أندريا رويدا غوزمان.
- **غرفة العفو العام والعفو الخاص:** ألكسندرا ساندوفال مانتيلا، الرئيسة؛ وشيومارا سيسيليا بالانتا مورين، نائبة الرئيسة؛ وديانا ماريا فيغا لاغونا؛ وخوان خوسيه كانتيلو بوشاينا؛ ومارسيلا جيرالدو مونيوز؛ بيدرو خوليو ماهيشا أفيلا.

• اجتماع مع أعضاء الكونغرس

- **مجلس الشيوخ:** أرييل أفيلا، منظمة Alianza Verde؛ وجاهيل كيروغا، وباكتو هيسيتوريكو؛ وميغيل أوريبى، منظمة Centro Democrático؛ وبالوما فالنسيا، منظمة Centro Democrático؛ وهومبرتو دي لا كالي، منظمة independent؛ وكارلوس فرناندو موتوا، منظمة Cambio Radical.

- **مجلس النواب:** أندريس كالي، رئيس مجلس النواب، الحزب الليبرالي؛ وديفيد راسيرو، منظمة Pacto Histórico؛ ماريا ديل مار بيزارو، منظمة Pacto Histórico؛ ديوجينيس كوينتيرو، ممثل الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام، كاتاتومبو.

• اجتماع مع المفوض السامي للسلام ورؤساء الوفود الحكومية إلى حوارات السلام

- أوتي باتينيو، المفوض السامي للسلام؛ وفيرا غرابي، كبيرة المفاوضين عن الحكومة في الحوارات مع جيش التحرير الوطني؛ إيفان سيبيدا، عضو مجلس الشيوخ والمفاوض عن الحكومة في الحوارات مع جيش التحرير الوطني؛ وكاميلو غونزاليس بوسو، كبير المفاوضين عن الحكومة في الحوارات مع هيئة الأركان العامة المركزية؛ غلوريا كيسينو، مفاوضة عن الحكومة في الحوارات مع هيئة الأركان العامة المركزية.

• جوقة الأطفال، *Hijas e hijos de la paz*.

الجمعة 9 شباط/فبراير 2024 - زيارة إلى أغوا بونيتا واجتماعات في بوغوتا

• زيارة إلى منطقة أغوا بونيتا الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. اجتماع مع القادة المحليين وجولة في المنطقة والمشاريع

- إليزابيث تايلور جاي، نائبة وزير الخارجية؛ وواليداندا ميلر، مديرة الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع؛ وغلوريا كوارتاس، مديرة وحدة تنفيذ الاتفاق النهائي؛ ولويس فرانسيسكو روبر أغيلار، حاكم كاكيتا؛ وفيدريكو ألفيز تروخيو، عمدة لا مونتانيلا؛ ودييغو فيرنو توفار هيناو (فيدريكو مونتيس)، Cooperativa Multiactiva para el Buen Vivir y la Paz del Caquetá؛ وإسبيرانزا توريس ألفارادو (زيمينا)، مجلس العمل المجتمعي في أغوا بونيتا؛ وساندرا غونزاليس (بيتسي)، Cooperativa Multiactiva para el Buen Vivir y la Paz del Caquetá؛ القس ليساندرو ألابي، حزب كومونيس؛ مارياني مونروي توريس، مكتب المفوض السامي للسلام؛ أنجيلا أوريجو، Humanicemos Desminado Humanitario.

• اجتماع مع قادة المجتمع المدني في بوغوتا

- جامعة لوس أنديس، الكنيسة الكاثوليكية، و Planeta Paz، والجدول الوطني للضحايا، ولجنة الحقوقيين الكولومبية، والرابطة الكولومبية للنفط؛ والرابطة الوطنية للنساء الريفيات والكولومبيات المنحدرات من أصل أفريقي ونساء الشعوب الأصلية في كولومبيا.

• اجتماع مع ممثلي المنظمات والمنابر النسائية

- Asociación de Madres del Catatumbo por Red Nacional de Mujeres و Cumbre Nacional de Mujeres y Paz, Red Departamental de la Paz و La Alianza Mujeres 1325 و Mujeres Chocoanas و Comisión Nacional de Mujeres Indígenas de Colombia و Instancia Especial de Mujeres

Consejo Regional Indígena del Cauca و para el Enfoque de Género en la Paz
Grupo Género en la Paz, Red Mariposas de Alas Nuevas و Cauca

السبت 10 شباط/فبراير 2024 - زيارة إلى بوينايفينتورا وكارتاخينا دي إندياس

- اجتماعات مع ممثلي الحكومات وقادة الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين وقادة المجتمعات المحلية والضحايا وممثلي الشباب في بوينايفينتورا
- **الحكومة الوطنية:** فرانسيسكا ماركيز مينا، نائبة الرئيس؛ ولويس غيلبرتو موريللو، وزير الخارجية (بالنيابة)؛ وإليزابيث تايلور جاي، نائبة وزير الخارجية؛ وغلوريا كوارتاس، مديرة وحدة تنفيذ الاتفاق النهائي؛ وأليخاندرا ميلر ريس تريبو، مديرة الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع.
- **حكومات المقاطعات والحكومات المحلية:** آنا ماريا سانكليمينتي، وزيرة الأمن، باي ديل كاوكا؛ وليجيا ديل كارمن قرطبة، عمدة بوينايفينتورا.
- قادة الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين
- قادة الشباب
- ممثلو الضحايا
- مأدبة عشاء أقامتها وزارة الخارجية والممثل الخاص للأمين العام في كارتاخينا دي إندياس.
- البيانات التي أدلت بها القيادة المشتركة للبعثة لوسائل الإعلام.